آسيا تقود الطريق

آسيا تواصل التحرك نحو دور قيادي في الاقتصاد العالمي

أنوب سينغ
Anoop Singh

أبرزت الأزمة الأخيرة بزوغ دور آسيا كقاطرة للاقتصاد العالمي؛ فهناك عدة اقتصادات ديناميكية في المنطقة تحقق نتائج في مجال النمو تبدو واضحة على النطاق العالمي وتساعد على انتشال الاقتصاد العالمي من وهدة الركود. وتقود الصين والهند الطريق، بيد أن هذه الظاهرة لا تقتصر بأي حال من الأحوال على هذين البلدين. فأهمية آسيا لا يمكن إنكارها ولا مراء فيها.

واستنادا إلى الاتجاهات المتوقعة، فإن اقتصاد آسيا (بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا) سيزيد خلال خمس سنوات بنحو ٥٠٪ عما هو عليه حاليا (بمقاييس تعادل القوة الشرائية) وسيمثل ما يربو على ثلث الناتج العالمي، وسيصبح مماثلا في الحجم لاقتصادي الولايات المتحدة وأوروبا. وبحلول عام ٢٠٣٠، سيتجاوز إجمالي الناتج المحلي لآسيا ناتج مجموعة الاقتصادات الصناعية السبعة الكبرى (راجع الرسمين البيانيين ١ و٢).

الشكل ١

تأثير متنام

استنادا إلى الاتجاهات الراهنة، ستغدو آسيا أكبر المناطق الاقتصادية بحلول عام ٢٠٣٠.

(تريليون دولار بمستوى أسعار ٢٠١٠)

(٪)

المصدر: حسابات خبراء صندوق الدولي.

الشكل ٢

آسيا في صعود

تتزايد حصة آسيا في التجارة العالمية وإجمالي الناتج المحلي العالمي.

(٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

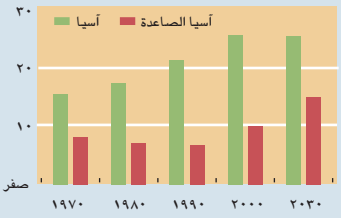

(٪ من التجارة العالمية)

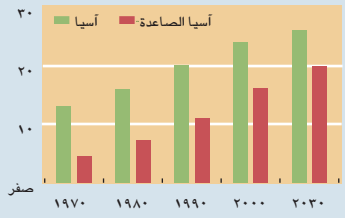

المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وكتاب «إحصاءات وجهة التجارة»، وحسابات خبراء الصندوق.

إذن، فمن الطبيعي أن يتزايد تأثير صوت آسيا في الخطاب الاقتصادي والمالي العالمي. وبالفعل، فإن ستة من اقتصادات مجموعة العشرين الكبرى تقع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتبلغ حصة آسيا ما يربو على ٢٠٪ من الأسهم المانحة لحقوق التصويت في صندوق النقد الدولي، والمؤكد أن هذا الوزن سيزداد مع انتهاج الصندوق لإصلاحات من شأنها أن تجعل الأسهم المانحة لحقوق التصويت الخاصة بالبلدان متسقة بصورة أوثق مع دورها في الاقتصاد العالمي. وبانتهاج السياسات السليمة، من المرجح أن يستمر هذا النجاح الاقتصادي ويعزز تحسين مستويات معيشة شعوب آسيا، بما يغيّر أسباب الرزق لنحو نصف سكان العالم.

ولا يزال تعزيز التعافي يمثل التحدي الرئيسي أمام الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من أن آسيا لم تتعرض بشدة لأنواع الأوراق المالية المسمومة التي أثارت مشكلات في أماكن أخرى، تُعد المنطقة مشاركا مهما في التجارة العالمية، لذا فقد تضررت صادراتها من جراء انهيار الطلب من الاقتصادات المتقدمة. وقد خف تأثير الصدمة الخارجية بالنسبة للبلدان التي توجد فيها قواعد كبيرة للطلب المحلي، مثل الصين والهند وإندونيسيا، وبعض البلدان المنتجة للسلع الأولية مثل أستراليا، لكن الاقتصادات الأكثر توجها نحو التصدير عانت هبوطا اقتصاديا حادا جدا. بيد أن الاقتصادات في المنطقة تعافت بقوة، وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩ عاد الناتج والصادرات إلى مستوياتهما قبل الأزمة في معظم أنحاء آسيا، بما في ذلك الاقتصادات الأشد تضررا.

آفاق جديدة للنمو

هناك سمتان بارزتان على الأقل تميزان تعافي الاقتصاد العالمي من منظور آسيا. فأولا، بخلاف حالات الركود العالمية السابقة، فإن ما تقدمه آسيا من إسهام في عمليات تعافي الاقتصاد العالمي أقوى مما تقدمه أي منطقة أخرى. وثانيا، إن عملية التعافي في كثير من البلدان الآسيوية، على النقيض أيضا مما حدث في السابق، مدفوعة حاليا بمحركين هما الصادرات والطلب المحلي القوي. ويعكس الطلب المحلي القوي جزئيا التنشيط المقدم من السياسات، لكن الطلب الخاص المرن هو أيضا عامل مهم. ويخلق هذا كله انطباعا بأن آسيا تتغير بطرق أساسية، وأن لهذه التغيرات تداعيات على باقي العالم.

وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك بعض المخاطر قريبة الأجل في الأفق، فإن آسيا أخذت بطرق عديدة في النهوض من الركود مع ترسيخ مركزها في العالم. وتتضمن المخاطر تعرض آسيا (ومناطق أخرى) لصدمات سلبية متجددة تنتاب النمو العالمي والأسواق المالية. ومع ذلك، فإن احتمال أن تغدو آسيا أكبر منطقة اقتصادية في العالم بحلول عام ٢٠٣٠ ليس رجما بالغيب. ويبدو هذا الاحتمال جدّ مقنع، استنادا إلى ما أنجزته آسيا بالفعل في العقود الأخيرة، فقد تضاعفت حصة آسيا الصاعدة في التجارة العالمية وزادت حصتها في إجمالي الناتج المحلي العالمي ثلاثة أضعاف في العقدين المنصرمين فقط. وهذا بالإضافة إلى أن أطر السياسات والمؤسسات المعززة التي طورتها آسيا، خاصة خلال العقد الماضي، ظلت صامدة أثناء فترة الركود وتوفر أساسا قويا للمستقبل. وعلاوة على ذلك، فإن السكان في كثير من بلدان المنطقة من الفئات الشابة نسبيا وسيسهمون في تشكيل قوى عمل متنامية.

لكن النمو السريع في المنطقة لن يستمر بصورة تلقائية بأي حال. وسوف يتعين أن تعتمد آسيا على ركيزتها الخاصة من السياسات القوية بإجراء إصلاحات للتصدي للتحديات التي لا تزال تواجه المنطقة في الأجلين القريب والبعيد. ففي أرباع السنة الأخيرة مثلا، اجتذبت آسيا مرة أخرى موجة من تدفقات رأس المال، إذ تجاوب المستثمرون في العالم مع آفاق النمو الأقوى في المنطقة. وسوف يتعين إدارة تلك الموجة من تدفقات رأس المال الوافدة بحرص لتفادي إصابة بعض الاقتصادات بنشاط محموم وتجنب زيادة احتمالات تعرض تلك البلدان لمخاطر دورات الائتمان وأسعار الأصول وتقلبات الاقتصاد الكلي. بيد أن المنطقة قد

الشكل ٣

الاعتماد على الصادرات

آسيا أكثر اعتمادا على الصادرات عند قياسها بالقيمة المضافة للصادرات.

(نقاط مئوية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

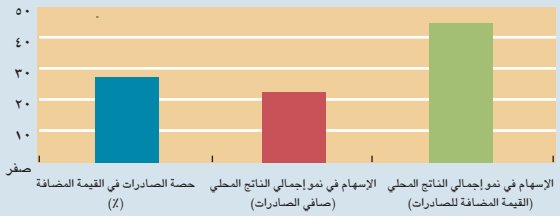

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملاحظة: حصة الصادرات المرجحة بتعادل القوى الشرائية في القيمة المضافة عن عام ٢٠٠٥. والإسهام في أرقام النمو هي متوسطات الإسهام في النمو لثلاث سنوات خلال الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠٠٧.

تتعرض أيضا للضرر لو حدثت صدمات في الأسواق المالية العالمية، إذ كانت هذه الصدمات في الماضي تؤثر على الأسواق الصاعدة في كل أرجاء العالم.

وعلى المدى المتوسط، هناك تحدٍ رئيسي يواجه السياسات في كثير من البلدان في آسيا ألا وهو الاعتماد على الطلب المحلي، وزيادة أهميته كمحرك للنمو، والإقلال من الاعتماد على الصادرات (راجع المقال بعنوان» أسواق أعمق تساوي رأسمال أقل تكلفة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وذلك من شأنه أيضا أن يساعد في معالجة الاختلالات العالمية. والأهم من ذلك بالنسبة لبلدان كثيرة، هو أن الركود العالمي ألقى الضوء على عدم إمكانية الاستمرار في ربط النمو بالصادرات بصورة مبالغ فيها، إذ أن هذه الصادرات تمثل في المتوسط ما يربو على ٤٠٪ من النمو في آسيا (راجع الشكل ٣). ومع احتمال تباطؤ الاقتصادات المتقدمة في التعافي بالمعايير التاريخية، واحتمال استمرار الطلب فيها دون مستوياته قبل الأزمة لبعض الوقت، فإن الأمر سيقتضي من آسيا أن تستعيض عن القصور في الطلب الخارجي بمصدر محلٍ ثانٍ للطلب إذا أرادت المحافظة على قوة النمو. وقد أسهم الطلب المحلي الخاص إسهاما جيدا في التعافي الاقتصادي حتى الآن، ولكنه لكي يستمر في ذلك يتعين أن تتعهده السياسات بالرعاية. وستتباين تدابير السياسات، فبعض البلدان سوف تضطر إلى زيادة الاستهلاك، وبعضها سوف يضطر إلى مواصلة الاستثمار أو زيادته، خاصة في البنية التحتية؛ في حين سيتعين على بلدان أخرى أن تعزز الإنتاجية في قطاع الخدمات – وكل ذلك في إطار زيادة الاندماج التجاري في المنطقة (راجع «خدمة النمو» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وتتخذ بلدان كثيرة بالفعل خطوات لتحسين الخدمات الاجتماعية والتوسع في توفيرها، إضافة إلى تطوير قطاعاتها المالية مما سيساعد على تعزيز الطلب المحلي. وتتوافق زيادة مرونة سعر الصرف مع هذه المجموعة من السياسات إذ أنها تساعد على زيادة الاستهلاك الخاص وإعادة توجيه الاستثمار صوب الإنتاج من أجل خدمة الاقتصاد المحلي.

تحديات السياسات

بصورة أعم، لا يزال أمام العولمة وجدول أعمال الإصلاح شوط طويل لانضمام جميع البلدان والسكان إلى الركب. ولقد حققت آسيا تقدما غير مسبوق في الحد من الفقر خلال العقود الأخيرة، حيث نجحت الصين وحدها في انتشال عدة مئات الملايين من سكانها من ربقة الفقر منذ إطلاق إصلاحاتها في عام ١٩٧٨ (راجع «صين أقوى» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ومع ذلك، لا تزال نسبة مرتفعة من فقراء العالم تعيش في آسيا، ويعيش ١٧٪ من السكان في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ – منهم ٤٠٪ في جنوب آسيا – يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولارا في اليوم (راجع الشكل ٤). وإضافة لذلك، فإن الأزمة المالية أبطأت عملية الحدّ من الفقر في المنطقة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن عدد من سيعانون من الفقر في آسيا سيزيد بمقدار ١٤ مليون نسمة في عام ٢٠١٠ نتيجة للأزمة. ومن ثم فقد زادت أهمية وضع وتنفيذ إستراتيجيات لتخفيف الفقر المزمن في المنطقة، أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك إجراء إصلاحات لتعزيز النمو وتقوية شبكات الأمان. ويجب أن يشتمل جزء من هذه الاستراتيجيات بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، على طرق للتحول من الزراعة إلى الصناعة التحويلية كأساس للنمو طويل الأجل. وسيقتضي هذا الأمر تطوير البنية التحتية الوطنية والإقليمية لتقلل تكاليف النقل، وتعزيز اندماج هذه البلدان ضمن سلاسل العرض الإقليمية.

لقد آن أوان آسيا. ودورها في الاقتصاد العالمي آخذ في النمو – في التجارة والتمويل العالميين والحوكمة الاقتصادية... وسيزداد نموا.

وبطبيعة الحال فإن البلدان عبر المنطقة تدرك جيدا التحديات التي تواجهها وتتخذ الإجراءات اللازمة على عدة أصعدة. وكان محور تركيز الإصلاحات هو الأطر المعززة للسياسات النقدية والمالية، والجهود المبذولة لتعزيز الطلب المحلي، وتعميق الروابط التجارية والمالية مع الاقتصادات الأخرى. ويمضي تطوير البنية التحتية لتعزيز إمكانات نمو الاقتصادات في كثير من البلدان بسرعة، بمساعدة آليات مبتكرة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما تُلغى الحواجز التي تعترض التجارة، بما في ذلك الحواجز داخل المنطقة، بطرق تتيح لمزيد من الناس التمتع بالمكاسب المتحققة من التجارة الدولية، بما في ذلك توفير أسواق جديدة وعملاء جدد للمصدرين من بلدان أصغر. وتمضي آسيا قدما بسرعة لتعزز التكامل الإقليمي على نحو أوسع، بما في ذلك ما يتم من خلال المجموعات داخل المنطقة مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) والآسيان + ٣ (وتضم الصين واليابان وكوريا) وعبر المناطق، مثلما يجري من خلال مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، مع التركيز على «التوجه الإقليمي المفتوح».

لقد آن أوان آسيا. ودورها في الاقتصاد العالمي آخذ في النمو– في التجارة والتمويل العالميين والحوكمة الاقتصادية عن طريق مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي – وسيزداد نموا. وفي الوقت نفسه، تهتم البلدان في أنحاء العالم كافة بنجاح آسيا في التنمية وإدارة العولمة. وتوفر اقتصادات المنطقة طائفة عريضة من التجارب المستمدة من بلدان تمر بمراحل مختلفة من التنمية وتواجه مجموعات متباينة من التحديات، ويستطيع الاقتصاد العالمي الأوسع أن يستخلص منها مجموعة ثرية من الدروس. ■

أنوب سينغ مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي.

الشكل ٤

لا يزال الكثيرون في هوة الفقر

برغم التحسن على صعيد الحد من الفقر، لا يزال عدد الفقراء في آسيا هو الأعلى في العالم.

عدد السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولارا يوميا (بالمليون)	١٩٩٠	٢٠٠٥	٢٠١٥
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٥٥	١٧	٧
الصين	٦٠	١٦	٦
جنوب آسيا	٥٢	٤٠	٢٤
الهند	٥١	٤٢	٢٥

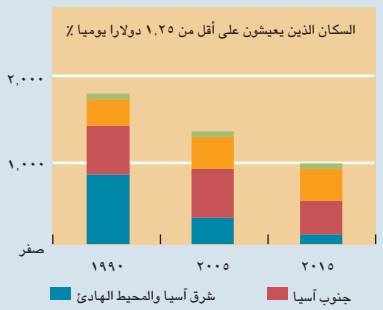

المصدر: البنك الدولي.